مجلّـــــة

اللِّسان المُبين

مجلة دورية محكمة متخصصة نصف سنوية
تصدر عن قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة طرابلس

العدد الثامن

1435هـ، 2013م

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾

[الشعراء: 192-195]

المشرف العام:

د. محمد عمر بن حسين

رئيس قسم اللغة العربية

رئيس التحرير:

أ. عبد الحميد غيث مروان

هيئة التحرير:

د. عبد الستّار العريفي بشّيه د. خالد ميلاد العود

د. محمد عبد الله سلامة د. الطاهر محمد بن لاغة

المراجع اللغوي:

أ. لطفي الفيتوري العالم

تصميم وتنفيذ:

د. صالح محمد الشريف

عنوان المراسلة: مجلة اللسان المبين، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة طرابلس، القاطع (ب)، عين زارة، طرابلس، ليبيا. بريد إلكتروني: allisaan.almubeen@gmail.com

أهداف المجلة

1- نشر البحوث والدراسات التي تتعلّق بموضوعات اللغة العربية وآدابها، والدراسات الإسلاميّة.

2- رصد الحركة العلمية ومواكبة ما يطرح من آراء وأبحاث.

3- الإسهام في إحياء التراث العربي من خلال نشر المخطوطات والوثائق التراثية والتعريف بها.

4- إلقاء الضوء على الرسائل الأكاديمية التي تتمُّ مناقشتها بقسم اللغة العربية، وتقديم قراءات في الكتب والرسائل العلمية المتميّزة.

5- تسجيل وقائع ما يعقد من ندوات ومؤتمرات علمية ذات علاقة بقضايا اللغة والأدب.

شروط النشر بالمجلة

ترحب المجلة بجميع المشاركات الواردة إليها من المفكرين والأدباء والكتّاب والباحثين، وبخاصة المتخصصون في اللغة العربية وآدابها من داخل ليبيا وخارجها، ويكون قبول المشاركات للنشر بالمجلة وفقًا للشروط الآتية:

1- أن يكون البحث مبتكرًا ولم يسبق نشره، وألا يكون مستلًّا من كتاب أو رسالة علمية أو غير ذلك.

2- مراعاة منهجية البحث العلمي فيما يخص البحوث والدراسات.

3- أن يعالج البحث لب الموضوع من غير إطالة أو إسهاب فيما لا يتعلق به.

4- أن تذكر في ختام البحث أهم نتائجه.

5- مراعاة أسلوب البحث بحيث يكون موافقاً للقواعد اللغويّة.

6- ألا يقل البحث عن عشر صفحات، وألا يزيد عن خمس وثلاثين صفحة.

7- كتابة البحث على الحاسوب بنظام وورد (Microsoft Word)، وتزود هيئة تحرير المجلة بنسخة محفوظة على قرص ليزري (CD)، ونسختين ورقيتين، إحداهما بدون بيانات الباحث، على ورق مقاس (A4)؛ وذلك وفقاً لما يأتي:

أ- تكون بيانات البحث في أعلى الصفحة في ثلاثة أسطر على النحو الآتي: عنوان البحث، اسم الكاتب، جهة العمل.

ب- تترك مسافة (2.5 سم) في هوامش الصفحة الأربعة.

ج- يكتب متن النص بخط (Traditional Arabic) عاديًّا، بحجم 14.

د- يكتب متن الهامش بخط (Traditional Arabic) عاديًّا، بحجم 10.

هـ- تكتب العناوين الرئيسة بخط (Traditional Arabic) أسود عريضًا، بحجم 14.

و- يكون إدراج الهوامش إلكترونيًّا، ويكون ترقيمها بشكل (إعادة ترقيم كل صفحة) وليس بشكل (مستمر) ولا بشكل (إعادة ترقيم كل مقطع). على أن يوضع رقم الإحالة في المتن بين قوسين هكذا: [(1)]، ويوضع بعد الرقم في الهامش شرطة هكذا: [1-]، مع ترك مسافة بقدر حرف واحد بين الشرطة ومحتوى الهامش.

ز- يتم العزو إلى المصادر والمراجع في هوامش الصفحات من دون بيانات النشر، ومن غير وضع علامات الترقيم بين البيانات على النحو الآتي: اسم الكتاب والمؤلف والجزء والصفحة.

ح- الإحالة إلى المواقع الإلكترونية عند النقل منها بذكر عنوان الموقع.

ط- جميع المراجع المشار إليها في هوامش البحث يجب أن تدرج في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث، مرتبة ألفبائيًّا، ويكون الفصل بين البيانات بفاصلة صغرى؛ وذلك وفقًا لما يأتي:

- الكتب: اسم الكتاب كاملاً، اسم المؤلف أو المؤلفين، اسم المحقق إن وجد، الناشر، بلد النشر، الطبعة، سنة النشر.
- الدوريات: عنوان البحث، اسم الباحث، اسم المجلة، العدد، تاريخ النشر.

ي- ضبط الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأمثال العرب وأقوالها، والأبيات الشعريّة، والكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

ك- كتابة الآيات القرآنية بخط مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي الموجود على العنوان الإلكتروني: (kfcphq@qurancomplex.org).

8- تنظر هيئة التحرير في صلاحية البحوث المقدمة للنشر قبل إرسالها للتحكيم.

9- يتم تحكيم البحوث بواسطة محكمين وتراجع من قبل هيئة التحرير.

10-المشاركات المقدمة لا تردُّ إلى أصحابها سواء أنشرت أم لم تنشر.

11-لا تقدّم المجلة أية مكافآت مالية أو غيرها عن المشاركات.

12- تعبر الدراسات المقدمة للنشر عن آراء مؤلفيها، ويتحمل المؤلفون مسؤولية صحة المعلومات والاستنتاجات ودقتها.

المحتويات

الافتتاحية

عضو هيئة التحرير د. خالد ميلاد العود 15

1- اختيارات ابن المعتز من شعر المديح في كتابه طبقات الشعراء المحدثين

د. المهدي مأمون أبشر 17

2- بناء القصيدة العربيّة المركّبة في المعلّقات، معلّقة امرئ القيس أنموذجًا

د. علي أحمد عبد الحميد 59

3- التشبيه بمراكب العرب في الشعر العربي القديم

أ. د. حمد النيل محمّد الحسن 89

4- التناص في شعر أحمد رفيق المهدوي

د. محمود عبد المولى علي 115

5- ملامح التعريف الذاتي والعلمي في كتاب أعلام ليبيا للشيخ الطاهر أحمد الزاوي

د. عبد الستّار العريفي بشّيه 135

6- روائق الحلل في ذكر ألقاب الزحاف والعلل، لمحمد المزمري

قدم له وحقّقه وشرحه د. خليفة محمد بديري 163

7- المنظومة الوافية بجلّ مباحث العروض والقافية

نظم أ. علي الهادي شونة 187

8- إتحاف الإنس في الكلام على العلمين واسم الجنس، للأمير الكبير

دراسة وتحقيق د. محمّد عمر بن حسين 209

9- الحوفي وبعض آرائه في النحو من خلال إعرابه للقرآن

د. الصديق مسعود علي 239

10- دراسات في الفعل

د. سالم علي شليبك 267

11- رسالة في نسبة الجمع لابن كمال باشا
دراسة وتحقيق د. ميلود ميلاد الصغير 283
12- الدلالة الزمنية للفعل وما شابهه
د. ربيعة عبد السلام هندر 305
13- مراتب الصفة من حيث التمكين
د. سناء عبد الرحمن مازن 337
14- التشكيل الصوتي في لهجة البادية الشمالية الأردنية
د. زيد خليل القرالة 367
15- التنوع الصوتي للهمزة في رواية قالون، وأصوله في اللهجات العربية
أ. عبد الحميد غيث علي مروان 395
16- معاني الألفاظ العربية للزمن عند أبي هلال العسكري في ضوء نظرية التحليل التكويني للمعنى
أ. بثينة محمد العنقودي 423
17- الحرابة وأحكامها في الشريعة الإسلامية
د. خليفة سعد سلامة 437
18- الضبط عند المحدثين معيار من معايير قبول الرواية الحديثية
د. رمضان حسين الشاوش 457
19- مالك بن نبي رحلة فكرية بين الشرق والغرب، أو مثقف عربي بين الأصالة والحداثة
د. محمّد عثمان بن بركة 495

الافتتاحيّة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربيّ مبين، والصلاة والسلام على من أرسله ربّه رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد؛ فيسرّنا أن نقدّم للقرّاء والمتخصّصين والمهتمّين بالعربيّة وآدابها هذا العدد الجديد من مجلّة اللسان المبين، وقد تآزرت فيه مجموعة قيّمة من البحوث العلميّة التي تجمع بين التراث والمعاصرة، والقديم والحديث؛ ففي مجال الدراسات الأدبيّة والنقديّة تتنوّع القراءات بين أدب الاختيارات، والكشف عن جمال التشبيهات، والبحث في روائع الإبداعات، كما اشتمل العدد على بعض من ألوان التحليل الأدبيّ والنقديّ للنصوص، علاوة على أبحاث تعنى بموسيقى الشعر العربيّ تحقيقًا ونظمًا، وفي مجال الدراسات اللغويّة اشتمل هذا العدد على دراسات تعنى بالجانب النحويّ والصرفيّ بحثًا وتحقيقًا، ولم يخل من دراسات تستفيد من اللسانيّات، كما تضمّن هذا العدد التعريف ببعض أعلام الفكر، وقراءة في بعض إسهاماتهم العلمية.

ولعلّ ما يتميّز به هذا العدد هو الاستجابة لطلب الباحثين والمهتمّين بالدراسات الإسلاميّة استئناف نشر الأبحاث المتخصّصة في هذا المجال، وهو ما كان عليه نهج المجلّة في أعدادها الأولى.

إنّ هذا التنوّع في القراءات والثراء في الموضوعات على اختلاف أشكالها وآفاقها دليل على اتّساع دائرة التفاعل والتواصل بين المجلّة والمهتمين بالثقافة العربيّة والإسلاميّة، وهو ما يعزّز طموحات المجلّة في أن تظلّ دائمًا منارة للعلم والفكر والأدب والمعرفة.

وختامًا، نوجّه شكرنا لكلّ الذين أسهموا بنشر أبحاثهم في هذا العدد، وندعو القرّاء للتفاعل مع موادّ هذا العدد بالتعبير عن آرائهم وتعليقاتهم، كما

نجدّد الدعوة للباحثين والعلماء لتقديم أعمالهم العلميّة التي تتضمّن أفكارًا جديدة وإبداعات متميّزة في مجالات اللغة والأدب والدراسات الإسلاميّة، أو أيّ نتاج علميّ يمكن أن يندرج تحت هذه المجالات.

عضو هيئة التحرير

د. خالد ميلاد العود

الضبط عند المحدثين معيار من معايير قبول الرواية الحديثية

د. رمضان حسين الشاوش
قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة طرابلس

لعل أعظم وأفضل ما يمكن أن يتعلمه ويبحث فيه طالب العلم الشرعي هو علم الحديث رواية ودراية؛ ليقف عن كثب على القواعد والقوانين التي وضعها علماء الحديث؛ من أجل معرفة المقبول والمردود من الرواية الحديثية، ومن أجل معرفة الشروط والمعايير التي تدور عليها الرواية، فلا شك أنها تمثل العقلية الإسلامية في تميزها الواضح، وتمثل منهج المسلمين في نقل الخبر ومعالجته. وقد قدم المحدثون في هذا العلم منهجًا متكاملًا، دقيق المصطلح، مستقيم المعيار، ظهر واضحًا جليًا في تطبيق شامل حفظ الحديث النبوي الشريف وضَبَطهُ من التبديل والتغيير، وتمثل هذا المنهج في علم مصطلح الحديث الذي قام بتنقية روايات الرواة وتخليصها مما يشوبها من الضعيف وغيره. وقد أسس هذا العلم على قواعد، وشروط، وضوابط، ومصطلحات دقيقة، منها ما يتعلق بالراوي، ومنها ما يتعلق بالمروي، والضبط أحد هذه المصطلحات التي تتعلق بالراوي وشرط من شروط قبول الرواية، فما مفهومه؟وما دليله؟ وما أقسامه؟ وما السبيل لمعرفته؟ وما الذي يُخل به؟ وهل هو تام في كل راوٍ أو هو مسألة نسبية من راوٍ إلى آخر؟ كل هذه الاستفهامات وغيرها يحاول هذا البحث الإجابة عنها، ولا يعني ذلك الاستيفاء الكامل لجوانبه، إنما هي محاولة ومساهمة في نشر هذا العلم ليأخذ مكانه بين العلوم الشرعية الأخرى في بلادنا، وإعانة طالب العلم الشرعي على تقليب الكتب

والموسوعات الحديثية، والبحث والتفتيش عمّا يتعلق بمثل هذه المصطلحات العلمية في مظانها، وذلك ليجدها مجموعة في مكان واحد. من هنا جاءت فكرة هذا البحث ليجمع ما يتعلق بهذا المصطلح فجاء بعنوان: **الضبط عند المحدثين معيار من معايير الرواية الحديثية.**

تعريف الضبط لغة واصطلاحًا:

أولًا- تعريفه في اللغة:

يطلق الضبط في لغة العرب ويراد منه الأخذ بالحزم والجزم يقال: ضَبَطَ فلان الأمر ضبْطًا حفظه بالحزم حفظًا بليغًا[1]، وقد فسره السرخسي تفسيرًا واضحًا فقال: «هو عبارة عن الأخذ بالجزم، وتمامه في الأخبار أن يسمع حق السماع، ثم يفهم المعنى الذي أريد به، ثم يحفظ ذلك بجهده، ثم يثبت على ذلك بمحافظة حدوده ومراعاة حقوقه بتكراره إلى أن يؤدى إلى غيره؛لأنه بدون السماع لا يتصور الفهم، وبعد السماع إذا لم يفهم معنى الكلام لم يكن سماعًا مطلقًا، بل يكون ذلك سماع صوت لا سماع كلام هو خبر، وبعد فهم المعنى يتم التحمل، وذلك يلزمه الأداء كما تحمل، ولا يتأتى ذلك إلا بحفظه والثبات على ذلك إلى أن يؤدى، ثم الأداء إنما يكون مقبولا منه باعتبار معنى الصدق فيه، وذلك لا يتأتى إلا بهذا»[2]. وقد أوضح ابن الأثير هذا المعنى فقال ما نصه: «إن الضبط نوعان: ظاهر وباطن. فالظاهر: ضبط معناه من حيث اللغة. والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به وهو الفقه. ثم قال: ومطلق: الضبط الذي هو شرط الراوي، هو الضبط ظاهرا عن الأكثر»[3].

1- ينظر مادة (ضبط) في القاموس المحيط للفيروزآبادي 533/1، والمصباح المنير للفيومي ص185.

2- أصول السرخسي 348/1.

3- جامع الأصول 72/1، 73. وينظر اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص212، 213.

ثانيًا- تعريفه في اصطلاح المحدثين: هو: أن يكون الراوي موصوفًا باليقظة وعدم الغفلة، وبالحفظ إن حدّث من حفظه، والإتقان إن حدّث من كتابه، مع الدراية بالمعنى إن روى الحديث بغير لفظه[1]. لذلك قال ابن حِبّان: «أن يعقل من صناعة الحديث ما لا يرفع موقوفًا، ولا يصل مرسلًا، أو يصحّف سماعًا»[2].

ومن هذا التعريف يفهم أن المقصود به هو: يقظة الراوي وفهمه لما يسمعه فهمًا دقيقا وثباته على ذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، فإن كان يحدّث من كتابه يشترط أن يكون محافظًا عليه من وقت أن أثبت فيه سماعه إلى أن يؤدي منه، وإن روى الحديث بالمعنى يشترط فيه أن يكون عالمًا بدلالة الألفاظ بحيث يؤمن من إبدال لفظ يختل به المعنى.

وعليه فالضبط له طرفان: العلم عند السماع، والحفظ بعد العلم عند التكلم، فلو سمع ولم يعلم، أو لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة لم يكن ضابطًا، وكذلك لو شك في الحفظ بعد العلم، أو السماع لم يكن ضابطا[3].

دليل الضبط:

لا شك أن ضبط الراوي أمر مهم، لذلك نص عليه علماء الحديث، واعتبر معيارًا من المعايير التي تقوم عليها رواية الحديث؛ فهو شرط من الشروط التي تتعلق بالراوي، دليله حديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «نضَّر الله امْرَأ سمع منا حديثا فحفظه حتى

1- ينظر التبصرة والتذكرة للعراقي 293/1، وفتح المغيث للسخاوي 290/1، وتدريب الراوي للسيوطي 201/1، وقواعد التحديث للقاسمي ص112، وظفر الأماني بشرح مختصر السيد الجرجاني للكنوني ص108، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص242.

2- فتح المغيث للسخاوي 290/1.

3- ينظر جامع الأصول للسرخسي 72/1، واهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص212، ودراسات في منهج النقد عند المحدثين لمحمد علي العمري ص312.

يبلغه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه»[1]، وجاء من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه- بلفظ: «نضَّر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها عني ...»[2].

أقسام الضبط:

اتفق أهل العلم بالحديث إلى أن الضبط ينقسم إلى قسمين أساسيين هما:

1- **ضبط الصدر:** ويسمى أيضًا ضبط الفؤاد وهو: أن يضبط الراوي سماعه ضبطًا لا يتردد فيه ويفهمه فهمًا جيدًا لا يلتبس عليه، مع القدرة على الاستحضار عند الحاجة، وأن يثبت على هذا من وقت سماعه إلى حين أدائه[3].

وهذا يلزم الراوي أن يكون حازم الفؤاد حاضر الذهن سريع البديهة عند التحمل، والأداء، مع علمه بما يحيل المعاني إن حدث بالمعنى، غير مغفل لا يميز الصواب من الخطأ كالنائم، أو الساهي فمن كان هذا حاله لا يحصل الركون إليه، ولا تميل النفس إلى الاعتماد عليه. غير أنه لا يضرّ طروء النسيان والسهو والوهم أحيانا؛ لأنه يتعذَّر وجود راو لا يخطئ، فالخطأ والوهم والنسيان لا يسلم منه أحد، كما جاء في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون»[4]، لذلك قال الإمام النووي -رحمه الله-: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان

1- أخرجه أبوداود في سننه في كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم 1583/3، 1584، برقم (3660).

2- أخرجه ابن ماجه في سننه، في المقدمة، باب: من بلغ علمًا 86/1، برقم (236).

3- ينظر الإلماع في أصول الرواية ومعرفة السماع للقاضي عياض ص155، وفتح المغيث للسخاوي 290/1، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص28، واهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص213.

4- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة. باب: السهو في الصلاة والسجود له 402/1، برقم (94)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الغالب عليه الغلط ترك»[1]. وقال يحيىٰ بن مَعين: «من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب»[2]، وقال الإمام أحمد: «كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ»[3]، ومع ذلك فقد اشتهر كثير من الرواة بالحفظ والضبط والإتقان وبقوة الحافظة، وسيلان الذهن نذكر بعضهم في هذا المطلب:

نماذج لبعض الرواة الذين اعتمدوا علىٰ حفظ صدورهم:

اشتهر كثير من رواة الحديث بقوة الحافظة وسيلان الذهن والحفظ العجيب فلم يكونوا يكتبون ويقيدون، إنما يعتمدون علىٰ حفظ صدورهم، ومن هؤلاء:

أ- الصحابي الجليل أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي -رضي الله عنه- المتوفىٰ سنة 59 هـ أكثر الصحابة حفظًا وأكثرهم حديثًا حيث قال: «ما مِنْ أصحاب النبي -صلىٰ الله عليه وسلم- أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»[4].

ب- التابعي محمد بن سيرين أبو بكر البصري -رحمه الله- المتوفىٰ سنة 110هـ لم يَكْتُب ولم يحدّث من كتاب، فهو شديد الحفظ لحديثه، قال ابن عون: «قال محمد: ماكتبتُ شيئًا قط»[5] وقال عن نفسه: «لو كنتُ متخذا كتابا لاتخذتُ رسائل النبي صلىٰ الله عليه وسلم»[6]، وقال عاصم الأحول: «أتينا ابن سيرين بكتاب فَقَالَ: لا يبيت عندي»[7]

ج- ومن أتباع الأتباع: وكيع بن الجراح المتوفىٰ سنة 197 هـ حيث سئل يحيىٰ بن

1- الكفاية في معرفة علوم الرواية للخطيب البغدادي ص228.

2- ينظر شرح علل الترمذي 94/1.

3- المصدر نفسه 95/1.

4- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: العلم، باب: كتابة العلم 79/1 برقم (113).

5. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للخطيب البغدادي ص381.

6- السنن للدارمي 131/1.

7- علل الحديث ومعرفة الرجال للمعلمي 110/2.

مَعين عنه وعن تحديثه: كيف كان يحدث؟ فقال: «كان يُحدث من حفظه، كل شيء حَدَّث به حِفظًا»[1].

د- وأبو مسعود الرازي وهو: أحمد بن الفرات بن خالد الضبي توفي سنة 258هـ، سئل الإمام أحمد عنه وعن حفظه فقال: «ما تحت أديم السماء أحفظ لأخبار النبي -صلىٰ الله عليه وسلم- من أبي مسعود»[2]، وقال أبو بكر بن أبي شيبة فيه: «أحفظ من رأيت ثلاثة: أبو مسعود، وأبو زُرعة، وأبو واره»[3]، وقال يحيىٰ بن مَعين عنه: «ما رأيت أسود الرأس أحفظ منه»[4].

ه- ومن الآخدين عن أتباع الأتباع: إسحاق بن الفرات بن جعد التجيبي المتوفىٰ سنة 204هـ كان من الحفاظ الأثبات قال أحمد بن سعيد الهمداني فيه: «قرأ علينا إسحاق بن الفرات الموطأ بمصر من حفظه فما أسقط حرفًا فيما أعلم»[5].

و- وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد ابن راهويه المروزي توفي سنة 239هـ شيخ البخاري، ومسلم من الحفاظ الأثبات المجتهدين أثنىٰ عليه كثير من أهل العلم لقوة حفظه وضبطه فقال عنه ابن خزيمة: «والله لو كان في التابعين لأقروا له بحفظه وعلمه وفقهه»[6]، وقال عنه أبو داود الخفاف سمعت إسحاق يقول: «لكأني أنظر إلىٰ مائة ألف حديث في كتبي، وثلاثين ألف حديث أسردها»[7]، وقال عنه أيضًا: «أملىٰ علينا إسحاق أحد

1- معرفة الرجال رواية ابن محرز 75/2.

2- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر 58/1.

3- المصدر نفسه 400/9.

4- المصدر نفسه 58/1.

5- المصدر نفسه 216/1.

6- الكواكب النيرات في معرفة الثقات لابن الكيال 88/1.

7- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 127/1، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي 354/6، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر 191/1.

عشر ألف حديث من حفظه، ثم قرأها علينا فما زاد حرفا ولا نقص حرفا»[1]. فهذه نماذج، وهناك غيرها كثيرة جدا[2] تمثل الاتجاه العام الذي كان يحرص عليه أهل الحديث على تعاقب أجيالهم في قوة حفظهم وسيلان أذهانهم، وبخاصة في عصر الصحابة، والتابعين وأتباعهم، حتى وصف الحافظ الذهبي الدمشقي صدورهم بخزائن العلم[3].

2- ضبط الكتاب: هو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه[4]. ويعني هذا أن يصون كتابه الذي يكتب فيه مروياته من أن يتطرق إليه خلل من: تزوير، أو تغيير، أو تصحيف، أو تحريف ونحو ذلك من وقت السماع والكتابة إلى أن يؤدي ما سمع، ويَحُول دون تغيير ما فيه، وخاصة إذا ما اقتصر عليه وقت التحديث. والذي لاشك فيه أن ضبط الكتاب قد زادت الحاجة إليه بعد أن طال الإسناد، وتشعبت العلوم، وكثرت المعارف، فالكتاب يرجع إليه عند المخالفة، وبه تَزول العهدة عن الراوي فيما أنكر عليه، وهو متتم لسابقه، وجابر له في كثير من الأمور المخلَّة بضبط الصدر؛ ألا تراهم يقولون: «إذا لم يحدث من أصل صحيح»، «إذا لم يكن كتابه بيده»، وهكذا؛لذلك قال يحيى بن مَعين: «هما ثبت حفظ، وثبت كتاب»[5]، وسُئل مرة: «أيهما أحب إليك، ثبت حفظ، أو ثبت كتاب؟قال: ثبت كتاب»[6]. ومن عوامل ضعف الراوي ذهاب مسموعاته، أو فقدها قال ابن حِبان: «ومنهم من كتب الحديث، ورحل فيه إلا

1- الكواكب النيرات في معرفة الثقات لابن الكيال 89/1.

2- ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 431/1 وما بعدها.

3- ينظر تذكرة الحفاظ للذهبي 160/1، ودراسات في منهج النقد عند المحدثين لمحمد علي العمري ص314.

4- ينظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص28، وفتح المغيث للسخاوي 28/1، وضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ص13، والواضح في مصطلح الحديث لإبراهيم النعمة ص42.

5- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 85/1.

6- المصدر نفسه 85/1.

أن كتبه قد ذهبت، فلما احتيج إليه صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها»[1].

وينبغي أن نشير إلى أن ضبط الكتاب لا يقيد بالتام فيقولون: «ضبط الكتاب» فحسب، فلا يتصور فيه نقصان، بخلاف ضبط الصدر لا بد أن يقيد بالتام؛لذلك يقولون في تعريف الحديث الصحيح لذاته: «**هو ما اتصل إسناده برواية العدل تام الضبط** ...» ويقولون في تعريف الحديث الحسن لذاته: «**ما اتصل إسناده برواية العدل خفيف الضبط**». وهذه إشارة منهم إلى أن ضبط الصدر مراتب وهي: عليا، ووسطى، ودنيا؛ فالعليا في الضبط التام، والوسطى في الضبط الخفيف، والدنيا في كثرة الخطأ والوهم والنسيان، فمن كان ضبطه تاما فحديثه صحيح لذاته، ومن كان ضبطه خفيفا، فحديثه حسن لذاته، ومن كثر في حديثه الخطأ والوهم والنسيان، فحديثه ضعيف، ويظهر ذلك فيما قاله المُلّا علي في شرحه للنخبة: «**وقيد بالتمام حيث قال: عدل تام الضبط**» إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك، والمعنى: أنه لا يكتفى في الصحيح لذاته بمسمى الضبط، على ما هو المعتبر في الحسن لذاته، وكذلك في الصحيح لغيره، يكتفى بمجرد الضبط، وأما ضبط الكتاب، فالظاهر أنه كله تام لا يتصور فيه نقصان، ولهذا لا يقسم الحديث باعتباره، وإن كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف الكتاب»[2].

أقوال أهل العلم حول أهمية الرواية من الكتب:

لا شك أن الكِتاب المتقن والمصون حجة عند أهل العلم، ويرجع إليه عند المخالفة، ودليل على صحة الحفظ، ومُقوِّم للخلل الذي يطرأ أحيانًا على

1- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 75/1.

2- شرح نخبة الفكر للمُلا علي ص53. وينظر النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين البقاعي 80/1، واهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص215.

الراوي، فالحفظ خوَّان والحافظ بَشر يجوز عليه الخطأ والوهم والنسيان، لاسيما بعد أن طالت الأسانيد وتشعبت العلوم، فلا عصمة إلا لله ولكتابه ولرسله -عليهم السلام- ولذلك مدح أهل العلم من يحدث من كتبه ويحتاط لنفسه من الوهم والغلط، ويكون جديرًا بالبعد عن الزلل قال الإمام علي بن المديني واصفًا الإمام أحمد بن حنبل وحفظه: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة»[1] وأخرج الخطيب البغدادي بإسناد صحيح، عن أبي زُرعة الرازي قال: «سمعت أبا نُعيم -وذُكر عنده حماد بن زيد وابن عُلية، وأنَّ حمادًا حَفظ عن أيوب، وابن عُلية كَتَبَ- فقال: ضمنتُ لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب لا يُؤْمَن عليه الزلل»[2].

وقال الإمام أحمد بعد ما وصف عبد الله بن المبارك في حفظه وضبطه وقلة خطئه: «ما كان أحد أقلَّ سَقَطا من ابن المبارك كان رجلا يحدث من كتاب، ومن حَدَّث من كتاب لا يكاد يكون له سَقَط كبير شيء»[3]، وأخرج الخطيب البغدادي بإسناد صحيح، عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: «ما رأيتُ أبي -رحمه الله- حدث من غير كتاب، إلا بأقلَّ من مِائةِ حديث»[4] وأخرج ابن أبي حاتم بإسناد صحيح أيضًا، عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «إذا اختلف الناس في أحاديث شعبة، فكتاب غُنْدَر حَكَم فيها بينهم»[5]، وقال الرامهرمزي: «الأولىٰ بالمحدث والأحوط لكل راو أن يرجع عند الرواية إلىٰ كتابه ليسلم من الوهم»[6]، هذه بعض أقوال أهل العلم في أهمية الرواية من

1- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي 69/2، وشرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 481/1.

2- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 61/2.

3- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 61/2. وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر 336/5.

4- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 63/2.

5- التَّقدِمة ص271، والجرح والتعديل 221/3.

6- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص388، وينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 61/2.

الكتب والرجوع إليها لأمن الوهم والغلط وخوف الزلل، ويمكن الرجوع إلىٰ غيرها في بعض كتب العلم[1].

ولا بد من الإشارة هنا إلىٰ أن كثيرًا من الرواة كان يجمع بين ضبط الصدر وضبط الكتاب بعد الاعتناء بالتدوين؛ لذلك يقول الخطيب البغدادي: «من سمع الحديث وكتبه، وأتقن كتابه، ثم حفظه من كتابه فلا بأس براويته»[2]، وفيهم من كان ضابطًا لكتابه، سيئ الحفظ لحديثه في صدره وهو ما يعبرون عنه بقولهم: «صحيح الكتاب» من أمثال: عبد الله بن لَهيعة أثنىٰ عليه أحمد بن صالح المصري المحدث الحافظ الثقة المتوفىٰ سنة 248هـ[3]، وقال: «هو صحيح الكتاب، فمن ضبط عنه من إملائه من كتابه فحديثه صحيح»[4]، وكذلك حاتم بن إسماعيل المدني، كوفي توفي سنة 287هـ قال الإمام أحمد فيه: «حاتم أحب إلي من الدراوردي، زعموا أن حاتمًا كان رجلا فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح»[5]؛ لذلك قال الحافظ ابن حجر: «صحيح الكتاب صدوق يَهِم»[6]، وكذا أبو عبيدة الحداد وهو: عبد الواحد بن واصل المتوفىٰ سنة 190هـ»[7]، قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: «لم يكن صاحب حِفظ وكان كتابه صحيحًا»[8].

1- ينظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 61/2 وما بعدها، وشرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 473/1 وما بعدها.

2- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية 481/1.

3- ينظر ترجمته في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر 31/1.

4- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 422/1.

5- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 259/1.

6- تقريب التهذيب 126/1.

7- ينظر تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر 413/1.

8- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 23/3.

السبيل إلى معرفة ضبط الراوي:

وضع أهل العلم طرقًا وسلكوا سبلًا لمعرفة ضبط الراوي من عدمه ترجع في أغلبها إلى الأمور الآتية:

1- القياس والميزان ومقارنة الروايات:

ويكون ذلك بمقارنة حديث الراوي بأحاديث الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وافقهم في روايتهم ولو في الغالب، ولو من حيث المعنى كان متقنًا ضابطًا، وبذلك يعتبر حاله في الإتقان بقدر ما وافق فيه الثقات الحفاظ، أما إن خالف وتفرد، أو وافق أحاديث المجروحين المنكرة؛ فيكون حاله في الجرح بقدر ما تفرد به، أو خالف فيه الثقات، أو وافق فيه المجروحين[1]، ويظهر ذلك مما قاله الإمام الشافعي: «يُعْتَبَرُ على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن رجل بأن يُستدل على حفظِ أحَدِهم بموافقة أهل الحفظِ، وعلى خلاف حِفظهِ بخلاف حِفظ أهل الحفظ له»[2]، وقال ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطًا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتجّ بحديثه»[3] وهذا معنى قول عبد الله بن المبارك -رحمه الله-: «إذا أردت أن يصح لك حديث فاضرب بعضه ببعض»[4]. وأخرج الخطيب البغدادي بإسناده من طريق إبراهيم بن عمر البرمكي أن إبراهيم الحربي

1- ينظر علوم الحديث لابن الصلاح ص106، وتدريب الراوي للسيوطي 304/1، وتحرير علوم الحديث لعبد الله يوسف الجديع261/1، ودراسات في منهج النقد عند المحدثين لمحمد علي العمري ص317.

2- الرسالة ص 338.

3-علوم الحديث ص106.

4- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 307/2.

قال: سمعت الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- يقول: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا»[1]، ويفهم من هذا أنك إذا أردت أن تقف على علة حديث من جهة سوء حفظ راويه، أو غفلته، أو تساهله، أو عدم ضبطه لكتابه فقارن بين طرقه المتعددة سيظهر الصحيح من الدخيل، وهذا معنى كلام الخطيب البغدادي: حيث قال: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طُرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[2]، وهذا لا شك يتطلب من الناقد مراقبة الراوي مراقبة تامة، والتنقيب عن مروياته، وتتبع طرق حديثه، والنظر في أصل كتابه إذا ما تيسر الأمر وبخاصة إذا كان يروي منه تحرزًا من أن يدخل عليه ما لم يسمعه، بالإضافة إلى ما قد يكشف عنه من وهم، أو سهو، أو سوء حفظ، أو غلط ونحو ذلك، وقد برز في هذا الميدان كثير من النقاد ممن لهم علم غزير بالأسانيد والطرق وأساليب التعبير، ومزيد فهم ومعرفة، وحدة ذكاء، وسرعة بديهة من أمثال: عبد الرحمن بن مهدي المتوفى سنة 198هـ، ويحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة 198هـ، ويحيى بن مَعين المتوفى سنة 233هـ، وعلي بن المديني المتوفى سنة 234هـ، ومحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة 256هـ، وأبي حاتم الرازي المتوفى سنة 277هـ، وأبي زُرعة الرازي المتوفى سنة 280هـ، والدار قطني المتوفى سنة 385هـ وغيرهم[3] ممن رزق فهما عميقًا واطلاعًا حاويًا ومعرفة ثاقبة، وإدراكًا لمراتب الرواة وطرق تحملهم وأدائهم للرواية، ولهذا المعنى أشار الحافظ ابن كثير بقوله: «وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن

1- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 238/2.

2- علوم الحديث لابن الصلاح ص91، وينظر اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص222.

3- ينظر دراسات في منهج النقد عند المحدثين لمحمد علي العمري ص318، واهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص222.

الجهابذة، النقاد يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف في الدنانير والفلوس فكما لا يتمارىٰ هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، فمنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم علىٰ طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول -صلىٰ الله عليه وسلم- التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوءة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة»[1].

وقد تمكن كثير من المحدثين النقاد من السبر والنظر والمقارنة والمقابلة والاعتبار في كثير من المرويات والوقوف علىٰ أحوال الرجال وأخبارهم ودرجاتهم من الضبط والإتقان ليتبين منها قدر ما يشهد للراوي وما يشهد عليه، أو ما يخالفه ويُناقضهُ فكان عملهم منهجا عظيما لتمييز الحفاظ الثقات من غيرهم لاسيما بعد أن تأخر الزمن وطال الإسناد، وكثر الناقلون الأمر الذي زاد معه مظنة الخطأ والوهم، مع ضعف الوازع الديني عند كثير من الناس مما ظهر معه الكذابون والوضاعون؛ لذلك قال الإمام الذهبي: «اعلم أن أكثر المتكلم فيهم ما ضعفهم الحُفاظُ إلا لمخالفتهم الأثبات»[2]. ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

أ- ما ذُكر أن يحيىٰ بن مَعين كان يؤتىٰ له بالأحاديث وقد خلطت وقلبت بغيرها فيقول: «هذا كذا، وهذا كذا؛ فيكون كما قال»[3].

ب-وما ذكره ابن رجب الحنبلي من أن صالح بن أحمد بن حنبل قال لأبيه يومًا: «أيما أثبت عندك: عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع؟ قال: عبد الرحمن أقل سقطًا من وكيع في سفيان، قد خالف وكيع في ستين حديثًا من حديث

1- الباعث الحثيث ص53.

2- الموقظة ص52، وينظر تحرير علوم الحديث لعبد الله يوسف الجديع 264/1.

3- فتح المغيث للسخاوي 338/1.

سفيان، وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها»[1].

ج- وما جاء عن يحيى بن مَعين أيضًا أنه قال: «قال لي إسماعيل بن عُلية يومًا: كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيمُ الحديث، قال: فقال لي: وكيف عَلِمتم ذلك؟ قلتُ له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مُستقيمة، قال: فقال: الحمد لله»[2].

د- وما قاله ابن حِبان في عبد الله بن خالد بن سلمة المخزومي القرشي: «يجب التنكب عن روايته إلا فيما يوافق الأثبات، والاعتبار بروايته فيما لم يخالف الثقات»[3].

ه- وما قاله الدارقطني في حسان بن حسان الواسطي عندما سأله الحاكم النيسابوري عنه: «ليس بالقوي يخالف الثقات ويتفرد عن الثقات ما لا يتابع عليه»[4]

و- وما روي عن محمد بن شهاب الزهري أنه قال: أخبرني سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود من حديث عائشة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- حين قال لها أهل الأفك ماقالوا، فبرأها الله، ثم قال: «وكلهم حدثني بطائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض وأثبت له اقتصاصا، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني وبعض حديثهم يُصدق بعضًا»[5].

1- شرح علل الترمذي 468/1.

2- معرفة الرجال من كلام يحيى بن معين وغيره 39/2، وينظر تحرير علوم الحديث لعبد الله يوسف الجديع 264/1.

3- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 26/2.

4- سؤلات الحاكم النيسابوري للدار قطني ص197.

5- أخرجه الإمام أحمد في مسنده 197/6 برقم (25664)، وينظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 816/2.

2- الاختبار والامتحان:

ويكون ذلك باختبار الراوي وامتحانه في مروياته، حيث كان نقاد الحديث يدخلون على من أرادوا اختباره وامتحانه ما ليس من حديثه، أو يقلبون عليه حديثه، أو يلقنونه، ونحو ذلك امتحانًا له بقصد معرفة ضبطه وحفظه، فإن حدث بشيء ليس من حديثه عرفوا كذبه، وإن حدث بشيء قُلِبَ عليه أو قُبِلَ فيه التلقين عرفوا وهمه وسوء حفظه وغلطه وحذروا الناس من الرواية عنه، ويشترط في هذا الامتحان أو الاختبار ألا يستمر بل ينتهي بانتهاء الحاجة إليه[1] ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

أ- ما رواه الرامهرمزي من طريق يحيى بن سعيد القطان قال: «قدمت الكوفة، وبها ابن عجلان، وبها من يطلب الحديث مليح بن الجراح أخو وكيع، وحفص بن غياث، ويوسف بن خالد السمتي فكنا نأتي ابن عجلان فقال يوسف: هلم نقلب عليه حديثه ننظر فهمه قال: ففعلوا فما كان عن أبيه جعلوه عن سعيد المقبري، وما كان عن سعيد جعلوه عن أبيه، قال يحي: فقلت لهم: لا استحل هذا، فدخلوا عليه فأعطوه الجزء فمر فيه، فلما كان عند آخر الكتاب انتبه، فقال: أعد، فعرضت عليه، فقال: ما كان عن أبي فهو عن سعيد، وما كان عن سعيد فهو عن أبي»[2].

ب- وما فعله يحيى بن مَعين مع أبي نُعيم الفضل بن دكين بحضرة الإمام أحمد بن حنبل فيما رواه الخطيب البغدادي من طريق أحمد بن منصور الروباذي قال: «خرجت مع أحمد ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق أخدمهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى بن مَعين لأحمد بن حنبل: أريد اختبر أبا نُعيم

1- ينظر العالي الرتبة في شرح نظم النخبة لأحمد بن محمد الشمني ص217.

2- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص398، 399، وينظر فتح المغيث للسخاوي 340/1.

فقال له أحمد ابن حنبل: لا تفعل، الرجل ثقة، فقال: لا بد لي؛ فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثًا من حديث أبي نُعيم وجعل على رأس كل عشرة منها حديثًا ليس من حديثه، ثم جاء إلى أبي نُعيم فدقا عليه الباب فخرج فجلس على دكان طين حذاء بابه وأخذ أحمد بن حنبل فأجلسه على يمينه، وأخذ يحيى بن مَعين فأجلسه على يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحيى بن مَعين الطبق فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أبو نُعيم: ليس من حديثي، فاضرب عليه، ثم قرأ العشرة الثانية وأبو نُعيم ساكت فقرأ الحديث الثاني فقال أبو نُعيم: ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشرة الثالثة، وقرأ الحديث الثالث فتغير أبو نُعيم وانقلبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بن معين فقال له: أما هذا وذراع أحمد في يده فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا يريدني فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رِجْلَه فرفس يحيى بن مَعين فرمى به من الدكان وقام فدخل داره فقال أحمد ليحي: ألم أمنعك من الرجل وأقل لك أنه ثبت؟! قال: والله لرفسته أحب إليَّ من سفري»[1].

ج- وأشهر اختبار وامتحان لمعرفة ضبط الراوي وحفظه، ما فعله المحدثون للإمام محمد بن إسماعيل البخاري لما ورد مدينة بغداد، حيث عمد أصحاب الحديث إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، ولم يتركوا حديثًا واحدًا على سلامته ودفعوها إلى عشرة من المحدثين إلى كل نفس عشرة، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على الإمام البخاري، وأخذوا الوعد للمجلس، فحضر المجلس أصحاب الحديث، وعندما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة، فسأله عن حديث، والبخاري

1- تاريخ بغداد 353/12، 354، وفتح المغيث للسخاوي 340/1، 341.

يقول لا أعرفه، فما زال يلقي عليه حديثًا بعدَ آخر حتىٰ فرغ من عشرته، وهكذا حتىٰ فرغوا من الأحاديث المائة المقلوبة، والإمام البخاري لا يزيد علىٰ «لا أعرفه» ولا يزيد علىٰ ذلك، فلما علم أنهم فرغوا التفت إلىٰ الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا وهكذا إلىٰ آخر الأحاديث المائة، فرد كل متن إلىٰ إسناده، وكل إسناد إلىٰ متنه؛ فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[1].

3- طول الملازمة والمصاحبة للشيخ:

وهذا الأمر يقتضي معرفة الرواة وطبقاتهم بحيث يعتبر حال الراوي في شيوخه لذلك أعطىٰ المحدثون طول ملازمة الشيخ وممارسة حديثه أهمية كبرىٰ، فرجحوا أسانيد كثيرة علىٰ أخرىٰ نتيجة قلة ممارسة الراوي لحديث شيخه وقصر الصحبة له وأعانهم هذا علىٰ اكتشاف الكثير من الأوهام والأخطاء التي وقع فيها بعض الرواة، وهذا الأمر يلجأ إليه النقاد في الغالب عند التعارض والاضطراب، لذلك كان بعض المحدثين لا يرضىٰ أن يسمع الحديث من شيخه مرة واحدة، فهذا حماد بن زيد[2] يقول: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛لأن شعبة كان لا يرضىٰ أن يسمع الحديث مرة واحدة يعاود صاحبه مرارًا»[3]، ومن هنا اعتمد البخاري في رجال صحيحه الأوثق والأطول صحبة وطول الملازمة لشيخه، وهو ما يعرف برجال الطبقة الأولىٰ التي جمعت الحفظ والضبط والإتقان وطول الملازمة للإمام محمد ابن شهاب الزهري كالإمام

1- ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 20/2، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 331/1- 333، وإسبال المطر علىٰ قصب السكر للصنعاني ص288، 289، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص438، 439.

2- هو: حماد بن زيد بن دِرهم الأزدي البصري ثقة ثبت فقيه من رجال الطبقة الثامنة توفي سنة 179هـ. ينظر تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر 173/1.

3- تقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص168.

مالك، وسفيان بن عيينة، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر، ومَعْمر بن راشد، ويونس بن عُبيد، وعَقيل الأَيلي أبي خالد الأموي، وشعيب بن أبي حمزة الأموي وغيرهم فهؤلاء لازموا الزهري في الحضر وزَاملوه في السفر، فرواية مَعْمر بن راشد عن الزهري، تُرجح وتُقَدَّم عن رواية الأوزاعي عن الزهري، وذلك عند التعارض، فنقاد الحديث يقدمون رواية معمر عنه، مع أن الإمام الأوزاعي أكبر وأجل منه، لكن إسناد مَعْمر أصح وأدق لطول ملازمته للزهري، أما الإمام الأوزاعي فمن رجال الطبقة الثانية من أهل الحفظ والإتقان، لكن لم تطل صحبته للزهري، وإنما صاحبه مدة يسيرة ولم يمارس حديثه[1]، ولذلك قال يحيى بن سعيد القطان: «ما قرأ عبد الرحمن بن مهدي علىٰ مالك أثبت مما سمع الناس»[2]، وقال أبو زُرعة: «محمد بن يزيد أشبه عن أبيه لأنه أفهم لحديث أبيه»[3]، وقال البخاري: «أعلم الناس بالثوري يحيىٰ بن سعيد؛لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه»[4]، وعلىٰ ذلك أصبحت الملازمة والمصاحبة للشيخ مسلكا من المسالك التي اتبعه نقاد الحديث في معرفة ضبط الراوي فيما يرويه إذا خالف غيره من الرواة، لأن طول الملازمة مظنة الحفظ والضبط والإتقان وهذه الأشياء تقوي المروي وتزيد الوثوق به وتقدمه عند التعارض والاختلاف علىٰ الشيخ، أو التفرد عنه، لاسيما عندما يختص راو في مرويات شيخ معين مع ملازمته له يكون هو الأوثق في مرويات ذلك الشيخ حتىٰ لو اعترىٰ حفظه اختلاط، أو سوء حفظ فربما تسلم مروياته عن شيخه الذي لازمه

1- ينظر مقدمة شرح علل الترمذي لهمام سعيد 113/1، 114، وعلم علل الحديث من خلال كتاب الوهم والإيهام لإبراهيم بن صديق 55/1.

2- تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ص235.

3- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي 12/2.

4- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 168/1.

ومارس حديثه من الخطأ والوهم، لذلك قال السخاوي -رحمه الله-: «وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمة في ثابت البُناني، فإنه لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه، صارت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبله»[1]. ومن هنا يتضح أن ملازمة طالب العلم لأحد المحدثين فترة طويلة من الزمن، يصبح أضبط الناس لمرويات شيخه وأعرفهم بحديثه وكتبه وأحواله، وهذا بدوره يؤدي إلى ترجيح روايته عند التعارض وتقديمها عند التفرد، أو الزيادة على غيره من الرواة عن الشيخ، ومن ذلك ترجيح الرواية المحفوظة التي يرويها الثقة الذي طالت ملازمته للشيخ، على الرواية الشاذة للثقة الذي لم تطل ملازمته، فإذا تساوى الراويان في الثقة، كان أحد مرجحات رواية أحدهما على الآخر ممارسته لحديث الشيخ وملازمته له[2]، **ومثال ذلك:** ما وقع من خلاف في ألفاظ لا تؤثر على المعنى بين رواية أبي موسى محمد بن المثنى من حديث فاطمة بنت أبي حبيش -رضي الله عنها- عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- في الحيض بلفظ: «فأمرها أن تدع الصلاة قدر أقرائها وحيضتها وتغتسل وتصلي فكانت تغتسل عند كل صلاة»[3]. وقال أبو داود: «وقد روى الحميدي هذا الحديث عن سفيان بن عيينة ولم يذكر فيه «تدع الصلاة أيام أَقرائها»[4] غير أن بعض أهل العلم رجحوا رواية الحميدي -رحمه

1- فتح المغيث 67/1.

2- وينظر المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية بحث بعنوان: الملازمة وأثرها على الراوي والمروي، لمحمود الرشيد ص139.

3- أخرجه النسائي في سننه في كتاب: الطهارة، باب: ذكر الأقراء، 1/ 130، برقم (210)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

4- سنن أبي داود كتاب: الطهارة، باب: في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض 154/1، برقم (281).

الله- فقال ابن القيم: «أما الحميدي فلم يذكرها فالقول ما قال الحميدي، لأنه أثبت أصحاب ابن عيينة لازمه تسع عشرة سنة»[1]

ما يخل بضبط الراوي:

قد يختل ضبط الراوي سواء كان ضبط صدر، أو ضبط كتاب ويطعن فيه بأحد الأمور الآتية:

أولًا- ما يخل بضبط الصدر منها:

1- قبول التلقين في الحديث، وصورته: أن يعرض على الراوي الحديث الذي ليس من مروياته، فيقبله ولا يميزه ويرويه من غير إنكار له؛ لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ[2] ومن جرح بسب هذا الأمر:

أ- سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرؤاسي المتوفى بعد المائتين للهجرة، قال الحافظ ابن حجر: «ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه»[3]، وقال ابن عدي: «بلاؤُهُ أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال كان له وراق يُلقنه من حديث موقوف فيرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبدل في الإسناد قوما بدل قوم»[4]

ب-عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي أبو تَقب الحمصي المتوفى سنة 200هـ

1- عون المعبود شرح سنن أبي داود ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي 317/1، 318. وينظر المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية بحث بعنوان: الملازمة وأثرها على الراوي والمروي، لمحمود الرشيد ص139.

2- ينظر تدريب الراوي للسيوطي 339/1، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري الدمشقي 573/2، ومنهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر ص86، وتحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع 423/1.

3- تقريب التهذيب 1/ 256.

4- الكامل في ضعفاء الرجال 428/4.

ذهبت كتبه فساء حفظه[1]، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وقال: «سألت محمد بن عوف الحمصي عنه فقال: كان شيخًا ضريرًا لا يحفظ وكنا نكتب من نسخه الذي كان عند إسحاق بن زبريق لابن سالم فَنَحْمِلُهُ إليه ونُلَقِّنُهُ؛ فكان لا يحفظ الإسناد، ويحفظ بعض المتن فيحدثنا، وإنما حملنا الكتاب عنه شهوة الحديث»[2] فمن كان هذا حاله لا يقبل حديثه، ولا يتشاغل به.

2- فحش الغلط وكثرة الوهم:

يقصد بفُحش الغلط: أن يزيد خطأ الراوي علىٰ صوابه زيادة فاحشة يخرج بها عن الاعتبار والمتابعة، يعني لا يُقَوي غيره ولا يتَقوَىٰ بغيره ويُعد ما تفرد به منكرًا يستحق الترك[3]. ويتضح هذا المعنىٰ من قول ابن حِبان البُستي: «من كثر خطأه وفَحُشىٰ، وكاد يقلب صوابه فاستحق الترك من أجله، وإن كان ثقة في نفسه، صدوقًا في روايته؛لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر من أمارات الجرح استحق الترك»[4]، وكذلك من قول الإمام الشافعي: «من كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح: لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته»[5]، وقد سأل عبد الرحمن بن مهدي شعبة بن الحجاج يومًا: قال له: «من الذي يترك الرواية عنه؟ فقال: إذا أكثر عن المعروفين من

1- ينظر تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر 368/1.

2- الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي 8/6، وينظر تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر 99/6، والكواكب النيرات في معرفة الرواة من الرواة الثقات لابن الكيال 475/1، وتحرير علوم الحديث عبد الله بن يوسف الجديع 424/1.

3- ينظر ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ص117، 118.

4- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 1/ 76، 77.

5- الرسالة ص 382.

الرواية ما لا يعرف، أو أكثر الغلط»[1]، ومما يروىٰ عن عبد الرحمن بن مهدي أيضًا أنه لا يترك حديث رجل، إلا رجلا متهمًا بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط»[2]، وجاء عن سفيان الثوري أنه قال: في الراوي إذا كثرَ غلطه وغلب عليه ذلك تُرِكَ[3].

أما كثرة الوهم فيراد بها: أن يروي الراوي علىٰ سبيل الخطأ والتوهَم فَيَصِل الإسناد المرسل ويرفع الأثر الموقوف، أو يُدخل حديثًا في حديث ونحو ذلك[4] قال ابن حِبان البُستي: «ومنهم من كبرَ وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي -صلىٰ الله عليه وسلم- وما أشبه هذا، حتىٰ خرج من حد الاحتجاج به»[5]، وذكر عبد الرحمن بن مَهدي أنواعًا ثلاثة من الرواة ثالثهم: رجل يهم والغالب علىٰ حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه ولا يتشاغل به[6]، ويرىٰ الخطيب البغدادي أن كثرة الوهم والغلط تكون في الغالب في الإدراج، والقلب، ورفع المرسل وخلاف ذلك[7]. ولا بد من الإشارة هنا إلىٰ أن فحش الغلط والوهم كما يكون في ضبط الصدر يكون في ضبط الكتاب، فمن كثر وهمه وخطؤه نظر في أمره فإن كان خطؤه أقل من صوابه، أو زاد يرد

1- شرح علل الحديث لابن رجب الحنبلي 401/1، وكتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 76/1، 77.

2- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 398/1.

3- ينظر المصدر نفسه 399/1، والكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي 428/1.

4- ينظر ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ص116، واهتمام المحدثين بنقد الحديث متنا وسندا لمحمد لقمان السلفي ص236.

5- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 67/1.

6- ينظر الكفاية في أصول علم الرواية للخطيب البغدادي 427/1، وشرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 399/1.

7- ينظر الكفاية في معرفة أصول الرواية 429/1.

حديثه ولا يعتبر به، أما إن كان بخلاف ذلك قد تُكتب روايته وينظر فيها للاعتبار والمتابعة، وذلك لورودها من طرق أخرىٰ بشرط مراعاة باقي شروط الرواية الأخرىٰ، ومن الرواة الذين كثر وهمهم وخطؤهم:

أ- إسماعيل بن يعلىٰ الثقفي أبو أمية البصري ترجمه ابن حبان في المجروحين وقال: «يروي عن جمع من التابعين، ويروي عنه: زيد بن الحباب كثير الخطأ فاحش الوهم، ضعفه يحيىٰ بن مَعين»[1].

ب-إسحاق بن الصباح من ولد الأشعث بن قيس توفي سنة 277هـ[2]، ترجمه ابن حبان أيضًا وقال «يروي عن عبد الملك بن عمير، وروىٰ عنه عبد الله بن داود الحُربي، كثير الوهم فاحش الخطأ»[3].

3- المخالفة وكثرة الشواذ:

ويراد بذلك أن يخالف الراوي من هو أولىٰ منه، أو من هو أوثق منه، فإن كانت المخالفة بالمغايرة التامة في المعنىٰ بحيث يقع التضاد والتضارب بين الروايتين، فهذا ما يسمىٰ بالشاذ، وذلك إن كان الراوي ثقة، أو صدوقا، أما إن كان الراوي ضعيفا، فهذا ما يسمىٰ بالمنكر، وعلىٰ ذلك يمكن أن يقال: إن المخالفة أنواع، وهي علىٰ النحو التالي:

أ- مخالفة ضعيف لثقة وهذا يسمىٰ المنكر[4].

ب-مخالفة ثقة ويمكن أن نقول المقبول لمن هو أحفظ منه وأضبط، أو لجماعة وإن كان كل منهم دونه فهذا ما يسمىٰ بالشاذ[5].

1- 126/1، وينظر ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي 126/1.

2- ينظر كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 133/1، وميزان الاعتدال الحافظ الذهبي 192/1.

3- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 133/1.

4- ينظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص40.

5- ينظر المصدر نفسه ص41.

ج- مخالفة بتغيير سياق الإسناد، أو هيئة الإسناد؛ فهذا ما يسمى بمدرج الإسناد[1].

د- مخالفة بإدخال حديث موقوف في آخر مرفوع؛ فهذا ما يسمى بمدرج المتن[2].

ه- مخالفة بتقديم، أو تأخير في الحديث وهذا ما أطلق عليه المحدثون بالمقلوب[3]، كما كان يفعل محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، روى الرجل الكثير من الأحاديث غير أنه سيئ الحفظ حتى قال البخاري: «لا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئًا»[4]، وكان من سوء حفظه ووهمه أنه يَقلبُ الأسانيد والمتون ويظهر ذلك من كلام شعبة بن الحجاج فيما أخرجه البخاري في التاريخ الكبير: «أفادَني ابن أبي ليلى أحاديث، فإذا هي مقلوبة»[5]

و- وقد تكون المخالفة بزيادة راو في الإسناد مع وقوع التصريح بالسماع في الطريق الناقصة في موضع الزيادة فهذا ما يسمى بالمزيد في متصل الأسانيد[6].

ز- وأما إن كانت المخالفة بإبدال راو، أو أن الحديث روي على أوجه مختلفة ولا مرجح لرواية من الروايات فهذا ما يسمى بالمضطرب[7].

ح- وقد تكون المخالفة بتغيير حرف، أو حروف مع بقاء صورة الخط في

1- ينظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص63.

2- ينظر المصدر نفسه ص63.

3- ينظر المصدر نفسه ص64.

4- الترمذي، السنن 157/1، كتاب: الصلاة. باب: ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيًا.

5-التاريخ الكبير للإمام البخاري 162/1، وينظر التقدمة لابن أبي حاتم ص152.

6- ينظر نزهة النظر للحافظ ابن حجر ص65.

7- ينظر المصدر نفسه ص66.

السياق وهذه لها صورتان وهما:

- إن كانت المخالفة في النقط فهذا ما يسمىٰ بالمُصَحف.
- وإن كانت المخالفة في الشكل فهذا ما يسمىٰ بالمُحَرَّف[1].

4- سوء الحفظ:

ويراد به: ألا يترجح جانب إصابة الراوي علىٰ جانب خطئه[2]، ويكون عند بعض أهل العلم علىٰ قسمين أساسيين وهما:

أ- **سوء حفظ ملازم للراوي في جميع حالاته لا ينفك عنه ولا يتخلله عارض**، فمن كان هذا حاله فإن الحكم علىٰ حديثه حسب ما تقتضيه قرائن الجرح والتعديل وغيرها، ويتضح ذلك فيمن كان صَدُوقًا سيئ الحفظ وفي حديثه ضعف، ويزول ضعفه هذا إن كان أثبت من يروي عن شيخ معين، وجاءت روايته عن ذلك الشيخ لطول ملازمته له ومعرفته لحديثه، ويزداد ضعفه إن سمع من شيخه بعد الاختلاط. ويرىٰ بعض أهل العلم إن كان سوء الحفظ ملازمًا للراوي ولا ينفك عنه فهو الشاذ[3].

ب-**سوء حفظ طارئ علىٰ الراوي**، ويكون ذلك لكبر سنه، أو لذهاب بصره، أو لفقد عزيز له، أو لاحتراق كتبه التي كان يعتمد عليها فرجع إلىٰ حفظه فساء حفظه فهذا هو المختلط[4]، ويتضح ذلك من كلام ابن حِبان حيث قال:

1- ينظر نزهة النظر للحافظ ابن حجر ص67.

2- ينظر المصدر نفسه ص57، والبيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل للقاضي حسين بن محسن اليماني ص32، 33.

3- ينظر نزهة النظر للحافظ ابن حجر ص53، والبيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل للقاضي حسين بن محسن اليماني ص34، وضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز محمد العبد اللطيف ص113.

4- ينظر البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل للقاضي حسين بن محسن اليماني ص36، والاختلاط هو: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ينظر فتح المغيث للسخاوي 366/4.

«ومنهم جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاؤوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميز فاستحقوا الترك»[1]، ومثال ذلك: ما حدث لعبد الله بن لَهيعة فيما رواه هشام بن حسان حيث قال: «جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لَهيعة، فنظرت فلم أجد فيه حديثًا واحدا من حديثه، فأتيته وأعلمته بذلك فقال: ما أصنع؟ يجيئوني بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم به»[2]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المختلط يقبل حديثه إذا حدث به قبل الاختلاط، ويرد إذا حدث به بعد الاختلاط، وإذا لم يعرف هذا ولا ذاك ولم يتميز رد الجميع ويتضح هذا المعنى من قول ابن الصلاح: «والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أُشكل أمره فلم يُدْرَ هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده»[3]، وكذلك من كلام الحافظ ابن حجر حيث قال: «والحكم فيه أن ما حدّث به قبل الاختلاط إذا تميز قُبِلَ، وإذا لم يتميز تُوُقِّفَ فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه»[4].

ثانيًا- ما يختل بضبط الكتاب:

كما يختل ضبط الصدر يختل ضبط الكتاب. وأنواع الخلل في ضبط الكتاب تكون في: التصحيف، أو التحريف، أو التغيير، والتبديل في أصل

1- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 68/1.

2-الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي 452/1، وفتح المغيث للسخاوي 366/4.

3- علوم الحديث ص392، وفتح المغيث للسخاوي 366/4، وتدريب الراوي للسيوطي 372/2، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص 133.

4- نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص74.

الكتاب، ويعود هذا في الغالب إلى الاختلاط، الذي سبق بيانه، أو إذا لم يتعهد الراوي لمحفوظاته، أو عدم اعتماد الأصل عند الأداء، وعلى ذلك يمكن أن يقال: إن ضبط الكتاب يَختل إذا فسد أصل المحدث، أو عُدم، كما أنه لا يمكن أن تُغْفَل العلاقة بينه وبين بعض الأمور التي يختل بها ضبط الصدر.

فالتصحيف الذي يختل به ضبط الكتاب هو: تغيير حرف، أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمُصَحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحَرَّف[1]. وعلى ذلك ترد رواية المحدث إذا وقع في التصحيف، أو التحريف، أو عُدِم أصله إما عن طريق الاحتراق كما حدث لعبد الله بن لَهيعة، أو عن طريق أمر آخر كمن ذهبت الريح بأصوله كهُشَيم بن بَشير السُّلمي، حيث قال الحسين بن فهم: «أخبرني الهروي أن هُشيما كتب عن الزهري نحوًا من ثلاثمائة حديث، فكانت صحيفة، فجاءت الريح فرمت الصحيفة فنزلوا فلم يجدوها، وحفظ هُشيم منها تسعة أحاديث»[2]؛ لذلك ضعف أهل العلم هُشيما في الزهري لذهاب تلك الأحاديث التي سمعها منه قبل أن يحفظها فاختل ضبط الرجل فيه فجاز عليه التصحيف في أحاديث الزهري وحدها[3]. ومن المحدثين الذين فسد ضبطهم بسبب ابتلائه بورّاقه سفيان بن وكيع بن الجراح، قال ابن حِبان: «كان شيخًا فاضلا صدوقًا إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه، فكلم في ذلك، فلم يرجع»[4]. ومنهم من ابتلي بجاره كعبد الله بن صالح الجهني كاتب الليث بن سعد قال ابن حِبان: «كان في نفسه

1- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص67، وللمزيد ينظر التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته لأسطيري جمال ص23.

2- ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي 308/4، وينظر تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر 60/11.

3- ينظر التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته لأسطيري جمال ص393، 394.

4- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 355/1.

صدوقًا، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، فسمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار كان بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به»[1]. وكي يسلم الراوي من التصحيف والتحريف لا بد أن يتعهد محفوظاته وإلا وقع في التصحيف والتحريف؛ لذلك قال الخطيب البغدادي: «ويجب أن ينظر في كتبه فيما علق بحفظه فإن تعاهد المحفوظ أولى، والمراعاة له أعم»[2]، ويتضح هذا من كلام سفيان بن عيينة عندما سأله عبد الرحمن بن مهدي قال: «كنت أسأل سفيان فيقول أخِّر هذا، أخِّر هذا لم أطالع كتبي منذ أربع سنين»[3]. كما ينبغي على المحدث أن يستعين بكتابه فيحدث منه ويعتمده عند الأداء حتى يأمن الوقوع في الخطأ والوهم والتصحيف؛ ولذلك كان بعض المحدثين يمتنعون من السماع ممن ليس له أصل يحدث منه، أو لم يكن له أصل عند التحديث فهذا يحيى بن مَعين قال: «قال لي عبد الرزاق: اكْتُبْ عني ولو حديثًا واحدًا من غير كتاب فقلت: لا ولا حرف»[4]، وكلام يحيى هذا يدل على العناية والحيطة التي كان عليها المحدثون للمحافظة على السنة النبوية من التصحيف والتحريف والتبديل[5].

الضبط مسألة نسبية:

لا خلاف بين أهل العلم في أن قوة الضبط وقلته -لاسيما ضبط الصدر- أمر نسبي بين الرواة ومتفاوت بينهم، فالحفاظ بعضهم أحفظ وأثبت من بعض.

1- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 40/2، وينظر ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي 441/2.
2- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 65/2.
3- المصدر نفسه 67/2.
4- المصدر نفسه 62/2.
5- ينظر التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته لأسطيري جمال ص398.

ومن المسلمات -أيضًا- أن الخطأ والوهم لا يسلم منه أحد من الناس؛ فلا عصمة إلا للأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام؛ فهناك أناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون على ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر ومقلّ. وقد دخل الخطأ والوهم على الصحابة والتابعين وعلى الأئمة المتقدمين[1]، وهذا أمر معروف ودارج في كتب العلم يعرفه العام والخاص، وهو ما أشار إليه الإمام الترمذي في علله الصغير عند القسم الرابع من الرواة، وهم الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط في حديثهم، وهؤلاء هم أهل الطبقة العليا من الرواة فهو لم يصفهم بالضبط التام الكامل بل قال: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم[2]. وهذا التفاوت الذي أشار إليه الترمذي -رحمه الله- يمكن أن يكون مطلقًا، أو مقيدًا، ونعني بالمطلق؛ أي مطلق في حفظ صدورهم وما وعته قلوبهم وحفظته ذاكرتهم، فمنهم من حاز المرتبة الأولى في الضبط والحفظ والإتقان، ومنهم دون ذلك، فالزهري، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك بن أنس، وغيرهم ليسوا مثل باقي الرواة الذين وصفوا بالحفظ والضبط، وهذا أمر مقرر في كتب الجرح والتعديل، ومنازل الرواة[3]، فالأمر متفاوت بينهم، كما أشار نقاد الحديث، وأما المقيد فنعني به أن بعضهم أحفظ وأثبت وأوعى من بعض في شيخه دون غيره نظرًا لملازمته وصحبته له، فالأمر مقيد بالملازمة والمصاحبة كمصاحبة مالك، وسفيان بن عيينة، وعبيد الله بن عبد

1- ألف الزركشي في ذلك كتاب سماه الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة.

2- ينظر علل الحديث الصغير للإمام الترمذي 552/5، ومقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي لهمام عبد الرحيم سعيد ص93، 94.

3- ينظر الموقظة للإمام الذهبي ص68، وما بعدها.

الله بن عمر، ومعمر بن راشد، لمحمد بن شهاب الزهري، وحماد بن سلمة لثابت البُناني، وسفيان الثوري للأعمش، وسعيد بن عَروبة لقتادة بن دعامة السَدوسي، وغيرهم[1]. ويلاحظ هذا التفاوت في وضعهم لمراتب التعديل حيث راعوا الأقوىٰ، ثم الأدنىٰ فالأدنىٰ، لذلك يقول عبد الرحمن بن مهدي: «الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب علىٰ حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب علىٰ حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه»[2]، وعلىٰ ذلك ينبغي الإشارة إلىٰ هذه المراتب لكي يتمكن القارئ الكريم من معرفة تفاوت مسألة الضبط بينهم ليعلم أن الضبط مسألة نسبية، تُحدد -في الغالب- بكثرة أخطاء الراوي ووهمه فيما يرويه، وكذلك بتشدد وتساهل النقاد في نعته به، فهناك من النقاد من هو متعنت في الجرح متشدد في التعديل حيث يقدح الراوي بالغلطة والغلطتين، غير أنه لا يوثق إلا من استحق التوثيق، وهناك صنف منهم يميل إلىٰ التساهل إلىٰ حد ما في التوثيق، وهو إلىٰ ذلك أقرب منه إلىٰ التضعيف، وقسم آخر معتدل يذكر الراوي بما هو أهله جرحًا وتعديلًا، وقد أشار الإمام الذهبي إلىٰ هذا الأمر[3]؛ وعليه فمراتب التعديل خمس مراتب نذكرها لك لعل الأمر يتضح من خلالها إلىٰ نسبية الضبط والتفاوت بين الحفاظ فأقول:

المرتبة الأولىٰ- التي تتمثل فيمن برز في العدالة وتفوق في الضبط ومروياتهم في أعلىٰ درجات الصحة يشار إلىٰ أصحابها بقولهم: «**فلان أوثق الناس، أو لا يسأل عنه، فلان لا أحد أثبت منه، أو إليه المنتهىٰ في التثبت، فلان لا أعرف له نظيرًا في الدنيا**».

1- ينظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي 1/ 64، وشرح علل الحديث لابن رجب الحنبلي 613/2.
2- الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي 427/1.
3- ينظر الموقظة ص83.

المرتبة الثانية- وأصحابها كاملو العدالة والضبط غير أنهم ليسوا كأصحاب المرتبة الأولىٰ في الضبط والحفظ والإتقان، ويشار إلىٰ أصحاب هذه الطبقة بقولهم: «**ثقة ثبت، أو ثقة متقن، أو ثقة حجة**».

المرتبة الثالثة- وتتمثل في الرواة الذين بلغوا مراحل الكمال في العدالة والضبط غير أنهم ليسوا كأصحاب المرتبتين السابقتين ويشار إلىٰ أصحابها بقولهم: «**فلان ثقة، أو ثبت، أو حجة، أو حافظ**».

المرتبة الرابعة فهي دونهم حيث تكاملت عدالة الرواة واشتهر صدقهم من غير أن يعلم ضبطهم فتوضع مروياتهم تحت الاختبار حتىٰ يتبين ضبطهم، ويشار إلىٰ أصحاب هذه بقولهم: «**فلان صدوق، أو محله الصدق، فلان لا بأس به أو ليس به بأس ونحو ذلك**»، وهنا يلاحظ أن التوثيق غير مقطوع به.

المرتبة الخامسة التي تدل علىٰ صدق الراوي وعدم ضبطه فهو سيئ الحفظ، لكنه صدوق، أو يكون صدوقًا ضابطًا غير أنه تغير في آخر حياته ويشار إلىٰ أصحابها بقولهم: «**فلان صدوق سيئ الحفظ، أو صدوق له أوهامٌ، فلان صدوق تغير بأخرة**»[1].

أيهما أقوىٰ: ضبط الكتاب، أو الصدر؟

بعد أن عرفنا مفهوم الضبط وأقسامه، والسبل والطرق التي يعرف بها ضبط الراوي، وما يخل به، وأن الضبط مسألة نسبية بين الرواة ضابطها نسبة الخطأ والوهم فيما يرويه الراوي، وتشدد النقاد وتساهلهم في الجرح والتعديل نخلص

1- ينظر هذه المراتب في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 37/1، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص94، وفتح المغيث للسخاوي 335/1، 336، وتدريب الراوي للسيوطي 348/1-350، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص 109.

في هذا البحث إلى أي الضبطين أرجح في قوة الرواية فأقول: الظاهر أن ضبط الصدر هو الذي كان يطمئن إليه المحدثون في العصور الأولى من الرواية، وإن كان جمهور المحدثين قد قبلوا الرواية من الكتب بشروطها الشديدة كما مرَّ بنا في ضبط الكتاب وأهميته، إلا أن هناك من العلماء من شدد ورأى أن لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكُّرِه، وجاء ذلك عن أبي حنيفة والإمام مالك وغيرهما[1]؛ ولذلك قال الإمام مالك عندما سئل أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح الأحاديث؟ فقال: «لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل»[2]، ولا شك أن كلامه فيه تشدد وضيق ظاهر في قبول الرواية كما قال ابن الصلاح[3]، لكن يمكن توجيه كلامه -رحمه الله- ومن تبعه على أنه من باب الحيطة وتوخي الحذر، لاسيما وأن ذلك قد وقع لبعض الرواة من أمثال سفيان بن وكيع الذي ابتلي بورّاقه حيث أدخل عليه أحاديث فرواها[4]. وهناك قوم تساهلوا فسمعوا كتبا مصنفة وتهاونوا في ذلك حتى إذا طعنوا في السن واحتيج إليهم حملهم الجهل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح[5]أيضًا، لذلك عدهم الحاكم النيسابوري في الطبقة الثامنة من طبقات المجروحين حيث قال: «وهم يتوهمون أنهم في رواياتهم صادقون، وهذا مما كثر في الناس وتعاطاه قوم من أكابر العلماء والمعروفين بالصلاح»[6]، لكن الذي عليه المحققون من أهل هذا العلم أنه يجب ألا يحدث المحدث إلا

1- ينظر علوم الحديث لابن الصلاح ص 208، والباعث الحثيث لابن كثير ص117.

2- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي لعلي بن عبد الكافي السبكي 222/3.

3- ينظر علوم الحديث ص 209.

4- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 87/2.

5- ينظر علوم الحديث ص 209.

6- المدخل في أصول الحديث ص57.

بما حفظه في قلبه أو قيده في كتابه وصانه في خزانته، فيكون صونه فيه كصونه في قلبه حتى لا يدخله ريب ولاشك في أنه كما سمعه[1]، وعلى ذلك يمكن أن يقال: إن ضبط الصدر هو المعول عليه في علم الحديث عند الأئمة المحدثين، وإن كان قد رُوي عن بعضهم أنهم كانوا يستعينون بالكتابة على الحفظ، كما قال شعبة بن الحجاج: «كَتب به إليَّ وقرأته عليه وسمعته منه يحدث به، ولكن حفظته من الكتاب»[2]، ثم ذكر الحديث، لذلك قال الخطيب البغدادي: «من سمع الحديث وكتبه وأتقن كتابته ثم حفظه من كتابه، فلا بأس بروايته»[3]، وهذا يعني أن الرواية بما ضبط في الكتاب مقبولة، وهو ما عليه جمهور العلماء في أنه إذا قام الراوي في الأخذ والتحمل بالشروط التي قررها أهل العلم، وقابل كتابه، وضبط سماعه ضبطا جيدا وصانه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه جازت له الرواية منه وإن أعاره وغاب عنه، إذا كان الغالب على أمره سلامته من التبديل والتغيير، لاسيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب -لو غُير شيء منه وبُدل- تغييرُه وتبديلُه، وذلك لأن الاعتماد في باب الرواية على غلبة الظن، فإذا حصل أجزأ ولم يشترط مزيد عليه[4].

1- ينظر الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ص135.

2- الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي 482/1.

3- المصدر نفسه 481/1.

4- ينظر علوم الحديث لابن الصلاح ص210، ومنهج النقد لنور الدين عتر ص 233، واهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص220.

المصادر والمراجع:

1- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، لعلي بن عبد الكافي السُبكي، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ.

2- أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، لا ط، لا ت.

3- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.

4- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط1، 1389هـ.

5- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، لمحمد لقمان السلفي، لا ن، ط1، 1987م.

6- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط3، 1979م.

7- البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل، لحسين بن محسن اليماني. الجامعة السلفية بنارس، الهند، ط1، 1399هـ، 1979م.

8- التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، لا ط، لات.

9- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

10- التبصرة والتذكرة، لعبد الرحيم بن حسين العراقي، تصدير محمد حسين العراقي، بيروت، لاط، لات.

11- تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع. مؤسسة الريان، بيروت، ط2، 1425هـ/2004م.

12- تدريب الراوي، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار التراث، القاهرة، ط2، 1972م.

13- تذكرة الحفاظ، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، طبع دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط2، 1375 هـ.

14- التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، لأسطيري جمال، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1418هـ 1997م.

15- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق حامد عبد الله المحلاوي، دار الحديث،

القاهرة، ط1، 2009م.
16- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، دار الباز، مكة المكرمة، ط1، لا ت.
17- توجيه النظر إلى أصول الأثر، للطاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق عبد الفتاح أبوغدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416ه، 1995م.
18- جامع الأصول، لابن الأثير الجزري، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، لا ط، لا ت.
19- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق محمد رأفت سعيد، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، 2002م.
20- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، لا ت.
21- دراسات في مناهج النقد عند المحدثين، محمد علي قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ط1، 2000م.
22- الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.
23- سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.
24- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، شرح وتحقيق السيد محمد سيد وآخرين، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1999م.
25- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.
26- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي. دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ، 1987م.
27- سنن النسائي مع حاشية السندي، لأحمد بن شعيب النسائي، دار المعرفة، بيروت، ط5، 1420هـ.
28- سؤلات الحاكم النيسابوري للدار قطني، لعلي بن عمر الدار قطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1404هـ، 1984م.
29- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط4، 2005م.
30- صحيح البخاري مع كشف المشكل لابن الجوزي، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق، مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2000م.

31- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، لا ط، لا ت.
32- ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز محمد بن إبراهيم، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1412هـ.
33- ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، عبد الحي اللكنوي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط3، 1416هـ
34- علل الحديث ومعرفة الرجال، للمعلمي، دار الريان، القاهرة، ط1، 1417هـ.
35- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط12، 2006م.
36- عون المعبود شرح سنن أبي داود مع حاشية ابن القيم، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي أبي الطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ.
37- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 2003م.
38- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، دار الفكر، دمشق، لا ط، لا ت.
39- قواعد التحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004م.
40- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، 1997م.
41- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، دار الهدى القاهرة، ط1، 2002م.
42- الكواكب النيرات في معرفة الرواة الثقات، لمحمد بن أحمد بن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد النبي، دار المأمون، بيروت، ط1، 1981م.
43- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان البُستي، تحقيق محمد إبراهيم زائد، دار الوعى، حلب، ط2، 1402هـ.
44- المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد 2 /أ، 1430هـ، 2009م.
45- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لا ط، 1404هـ.

46- المدخل في أصول الحديث، للحاكم النيسابوري، تقديم وتعليق بشير ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1428هـ، 2007م.
47- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1420هـ /1999م.
48- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2004م.
49- معرفة الرجال من كلام يحيى بن معين وغيره، رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن محرز، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، لا ط، 1995م.
50- منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط25، 1425هـ، 2005م.
51- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لمحمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام للطباعة والنشر، بيروت، ط5، 2000م.
52- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد الحافظ الذهبي، تحقيق علي محمد البيجاوي، دار إحياء الكتب العلمية، لا ط، لا ت.
53- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر، تحقيق أبي مالك كمال سالم، دار مكتبة العلم، القاهرة، لا ط، لا ت.
54- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين البقاعي، تحقيق ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1428هـ، 2007م.
55- الواضح في مصطلح الحديث، إبراهيم النعمة، دار النفائس، الأردن، ط1، 2000م.